الدورة السادسة
القاهرة، ١٩٦٩/٩/١م- ١٩٦٩/٩/٦م.

أولاً: قرر المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الأولى مناقشة البند الأول من جدول الأعمال المتعلق بعضوية المجلس، وبعد انتهاء المناقشات قرر المجلس ما يلي:

عضوية المجلس:

١- تمثيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بثمانية أعضاء، وقد رشحت الجبهة المذكورة الأشخاص الثمانية التالية أسماؤهم: ١- صالح رأفت، ٢- أديب عبد ربه، ٣- بلال الحسن، ٤- محمد صبري، ٥- عصام عبد اللطيف، ٦- عبد الكريم حمد، ٧- خليل الهندي، ٨- يونس محمد يونس. فقرر المجلس قبول الترشيح ووجه الدعوة إليهم لحضور الجلسات.

٢- قرر المجلس الموافقة على تمثيل جيش التحرير الفلسطيني بعضو واحد هو القائد العام للجيش بحكم منصبه.

٣- قرر المجلس اعتبار السيد بهجت أبو غربية عضو المجلس ممثلاً لجبهة النضال الشعبي، وتكليف اللجنة التنفيذية مواصلة الحوار مع هذا التنظيم.

٤- قرر المجلس اعتبار السيد يوسف أبو أصبع عضو المجلس ممثلاً لمنظمة فلسطين العربية في المجلس الوطني. وتبقى الجبهة الشعبية (القيادة العامة) ممثلة بالأعضاء الثلاثة الآخرين.

٥- قرر المجلس تكليف مكتب رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية بمتابعة الحوار مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أجل المشاركة في أعمال المجلس الوطني ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

الاتحادات:

١- قرر المجلس الوطني رفع نسبة تمثيل الاتحاد العام لعمال فلسطين في المجلس الوطني إلى خمسة أعضاء، وبناء على ترشيح الهيئة التنفيذية للاتحاد العام قرر المجلس اعتبار السادة التالية أسماؤهم أعضاء في المجلس الوطني:

أ- فتحي راغب عبد الله، الأمين العام.

ب- سعيد خضر الحمرة، الأمين المساعد للشؤون الخارجية.

ت- إبراهيم عوض بلعوس، الأمين المساعد للشؤون الإعلامية.

ث- صبري ديب بدر،الأمين المساعد للشؤون الداخلية.

ج- حيدر محمد إبراهيم، الأمين المساعد للشؤون المالية. وبذلك اعتبرت عضوية السيد حسني الخفش ممثل الاتحاد العام لعمال فلسطين في الدورة السابقة منتهية.

٢- قرر المجلس الوطني رفع نسبة تمثيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين إلى ثلاثة أعضاء وهم السادة: ١- أمين الهندي؛ رئيس الاتحاد. ٢- عبد القادر ياسر؛ سكرتير الاتحاد. ٣- سعيد كمال؛ عضو المجلس الإداري للاتحاد.

٣- قرر المجلس الوطني زيادة تمثيل اتحاد المرأة الفلسطينية بعضو واحد هو السيدة عصام عبد الهادي، وبذلك يكون اتحاد المرأة ممثلاً في المجلس الوطني بعضوين.

٤- قرر المجلس الوطني الفلسطيني تمثيل اتحاد كتاب فلسطين بعضو واحد هو السيد خيري حماد بصفته أمين عام الاتحاد.

٥- وقرر المجلس إضافة أربعة أشخاص مستقلين جدد إلى عضويته هم السادة: ١. محمد زهدي النشاشيبي، ٢. الدكتور حسام الخطيب، ٣. أحمد جابر، ٤. أسعد برغوثي. واستناداً لهذه القرارات فقد أصبح عدد أعضاء المجلس المثبتين عضويتهم مئة واثنا عشر عضواً.

٦- قرر المجلس الوطني الفلسطيني تمثيل اتحاد كتاب فلسطين بعضو واحد هو السيد خيري حماد بصفته أمين عام الاتحاد.

ثانياً: انتقل المجلس إلى مناقشة البنود الباقية من جدول الأعمال بعد أن تم إقرار هذا الجدول.

ثالثاً: استمع المجلس إلى تقرير اللجنة التنفيذية، وجرت مناقشة هذا التقرير بعد ذلك في المجلس الوطني، ثم أحيل التقرير إلى اللجان، كما أحيل تقرير الصندوق القومي الفلسطيني ومشروع الميزانية إلى اللجنة المالية.

رابعاً: قرر المجلس تشكيل اللجان التالية: ١. اللجنة السياسية والإعلامية، ٢. لجنة التنظيم الشعبي وشؤون الوطن المحتل، ٣. اللجنة العسكرية، ٤. اللجنة المالية،٥ . اللجنة القانونية، ٦. لجنة التخطيط.

استعرض المجلس التقارير المحالة إليه من اللجان وناقشها واتخذ بشأنها القرارات التالية:

التخطيط:

التأكيد على ما ورد في قرارات الدورة الرابعة للمجلس الوطني بما يتعلق بمركز التخطيط وزيادة الاهتمام به ودعمه والاستفادة من أعماله.

اللجنة القانونية:

صرف النظر عن تقرير اللجنة القانونية لعدم استكمالها الشروط القانونية المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للمجلس الوطني.

المالية:

١- المصادقة على الحسابات الختامية لعام ١٩٦٨/١٩٦٩م كما وردت في الملحق رقم (١) من التقرير المالي الخاص للصندوق القومي الفلسطيني.

٢- الطلب إلى اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ملاحقة التحفظات التي وردت في شهادة فاحصي الحسابات المعتمدين السادة، سابا وشركاهم (ملحق رقم (٢) من التقرير المالي) وإيجاد الحلول السليمة لها.

٣- رد مشروع ميزانية عام ١٩٦٩/١٩٧٠م لعدم توازنها.

٤- العمل بميزانية عام ١٩٦٨/١٩٦٩م مع مراعاة النفقات الفعلية، ومراعاة أوجه الصرف على النشاطات التي أحدثتها وطورتها اللجنة التنفيذية في الأشهر السابقة وبقدر ما يتوفر من أموال.

٥- يجري الإنفاق على جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية بقرارات من اللجنة التنفيذية.

٦- إذا دعت الحاجة إلى إقامة مشاريع تقتضيها مصلحة العمل، وسمحت موارد الصندوق القومي الفلسطيني بذلك، يجري الإنفاق على هذه المشاريع وفق

ملاحق لميزانية عام ١٩٦٨/١٩٦٩م يتم إقرارها في جلسة مشتركة لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني، واللجنة التنفيذية، ورئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني ومديره تعقد لهذا الغرض.

٧- تكليف اللجنة التنفيذية الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد الجباية المالية مع مراعاة أن تؤدي تلك الإجراءات إلى زيادة الموارد المالية، وإلى أن يتم توحيد الجباية المالية يقوم كل تنظيم فدائي بالإنفاق على نفسه، ويستثنى من ذلك كل تنظيم يحل نفسه ويذوب في قوات التحرير الشعبية.

٨- تكليف اللجنة التنفيذية المبادرة في توحيد الجباية المالية في الأردن فوراً وبموجب الإجراءات التالية:

أ- يورد كل ما يجمع من المال في الأردن لحساب الصندوق القومي الفلسطيني.

ب- يضع الصندوق القومي الفلسطيني ثلثا حصيلة الجباية الموحدة في الأردن تحت تصرف اللجنة التنفيذية لصرفها على قيادة الكفاح المسلح والقوات المقاتلة الموضوعة تحت تصرفها فعلياً من المنظمات الفدائية المشتركة في قيادة الكفاح المسلح والمجلس الوطني، وفق نظام تضعه اللجنة التنفيذية بالاشتراك مع رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي، ومديره العام، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

٩- تكليف اللجنة التنفيذية بتعديل قرارها ٦٩/١٧٠ وذلك بأن تودع حصيلة ضريبة التحرير في حساب الصندوق القومي الفلسطيني.

١٠- تكليف اللجنة التنفيذية مع مركز التخطيط بوضع خطة متكاملة مدروسة وقائمة على أسس صحيحة لها صفة الدوام من أجل تنمية الموارد المالية، تقوم على دعم مادي وتعمل اللجنة التنفيذية على تنفيذها فوراً وبنشاط، وللجنة التنفيذية ومركز التخطيط الأخذ بعين الاعتبار الأمثلة الواردة في تواصي اللجنة المالية إذا وجد ذلك مناسباً.

١١- الإصرار على جميع الحكومات العربية بتسديد التزاماتها المتراكمة والبالغة حتى الآن زهاء (١٣) مليون جنيه إسترليني، واتباع جميع الوسائل الممكنة بما في ذلك إيفاد الوفود لهذا الغرض.

الإعلام:

١- الاستعانة بالإعلام لاطلاع الرأي العام العربي على حقيقة الموقف المالي وتوجيهه لحث الحكومات العربية على الوفاء بالتزاماتها المالية المتراكمة.

٢- تكليف أجهزة المنظمة (رغبة في ضغط النفقات) الاستفادة بالخدمات الطوعية في الأعمال الإدارية بالمنظمة كل ما أمكن ذلك.

٣- دعم الاتحادات بزيادة مخصصاتها وتقديم المساعدات لها.

رعاية أسر الشهداء:

يترك للجنة التنفيذية النظر في موضوع رعاية أسر الشهداء بالتوفيق بين المؤسسة التي أنشأتها اللجنة التنفيذية، وجمعية أسر مجاهدي وشهداء فلسطين (المسجلة في سوريا). وذلك بإيجاد صيغة دمج بين المؤسسة والجمعية لتكون هناك علاقة قوية بين المنظمة وهذه الجمعية.

جيش التحرير والكفاح المسلح:

١- قرر المجلس تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باستمرار بذل الجهود اللازمة لجعل جيش التحرير الفلسطيني حر الإرادة والقيادة من أي قيود عربية، لتتمكن من السيطرة عليه سيطرة كاملة ومباشرة، وتحقيقاً لذلك، عليها أن تطلب من الدول العربية ذات العلاقة إعفاء الوحدات اللازمة من هذا الجيش من واجب العمليات المكلفة بها هذه الوحدات عند حاجة الثورة الفلسطينية إليها، ووضعها بالتالي تحت تصرف اللجنة التنفيذية لتتمكن من نقلها إلى أرض المعركة وفق خطتها.

٢- تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة النظر بالاتفاقات العسكرية الثنائية المعقودة بين المنظمة وبعض الدول العربية، على ضوء المرحلة التي تمر بها الثورة الفلسطينية.

٣- على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تسعى لدى جميع الدول العربية المعنية لحثها على الإيفاء بالتزاماتها المالية السابقة نحو جيش التحرير الفلسطيني، واستمرارها بدفع أنصبتها التي التزمت بها اتجاه هذا الجيش، وأن تواصل البحث مع الدول التي تكون أوضاعها المادية أقل إرهاقاً بالنسبة لمعركة التحرير كي تساهم بنصيب أكبر نحو هذا الجيش.

٤- تعمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على إعداد جيش التحرير الفلسطيني ليكون النواة الرئيسية لجيش التحرير الوطني للثورة الفلسطينية، وذلك بزيادة حجم مستوى تدريبه، وتحسين نوعية سلاحه، وإرسال بعثات منه

إلى الخارج في جميع الاختصاصات العسكرية الحديثة، وذلك لتمكين هذا الجيش من القيام بواجبه القتالي بما يتناسب وطبيعة الثورة.

٥- يكون منطلق التثقيف السياسي والتوجيه المعنوي في الجيش من روح الميثاق الوطني الفلسطيني، مما يؤدي إلى ربط فكر المقاتل بالثورة الفلسطينية وتربيته على روح الكفاح والتضحية.

٦- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاتصال بالدول العربية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميم الخدمة العسكرية الوطنية على أبناء فلسطين المقيمين على أرضها لصالح جيش التحرير الفلسطيني.

٧- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها القيادة العليا السياسية والعسكرية للكفاح المسلح الفلسطيني، وبصفته رئيساً للكفاح المسلح الفلسطيني برسم السياسة العامة للكفاح المسلح الفلسطيني.

٨- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي التي تقر عضوية أي منظمة جديدة تطلب الانضمام إلى الكفاح المسلح الفلسطيني، وهي التي تقر إنهاء عضوية أي منظمة من المنظمات الأعضاء، وذلك بناء على توصية من قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.

٩- تلتزم منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني الالتزام الكامل بقرارات وتعليمات وتوجيهات وأوامر قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.

١٠- تعمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة الحوار مع المنظمات الممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني لضمها إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.

١١- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بفصل أي منظمة من عضوية قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني يثبت أنها لا تقوم بعمليات عسكرية ضد العدو.

١٢- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتنسيب من المنظمات المعنية بتسمية أعضاء مجلس قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني مع بديل لكل عضو بقرار منها، على أن يكون العضو وبديله من أعلى مستويات القيادة العسكرية في هذه المنظمات.

١٣- تطلب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من المنظمات المعنية تزويد الأجهزة التنفيذية لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني بالعناصر العسكرية المتفرعة التي تتمتع بالاختصاص والكفاءة.

١٤- وضع خطة للدفاع الذاتي لحماية العمل الفدائي والثورة الفلسطينية مع الحرص على المشاركة الفعلية للمليشيا وذلك ضمن قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.

١٥- تعمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني على إنشاء شعبة للدراسات العسكرية الفنية والعلمية في هذه القيادة.

١٦- تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برسم إستراتيجية الثورة الفلسطينية المستندة على استقلالية الكفاح المسلح الفلسطيني، وعدم ربط الثورة الفلسطينية أو احتوائها من قبل أي من الجهات الرسمية.

١٧- تقوم اللجنة التنفيذية باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لتعدد المنظمات القائمة، ومنع ظهور أي منظمات جديدة في الساحة الفلسطينية.

١٨- بعد تشكيل قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، ومشاركة جيش التحرير الفلسطيني في هذه القيادة، تلغى مهمة الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث التنسيق بين قيادة الجيش وقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني مع بقاء مهمات هذه الدائرة الأخرى التي حددتها اللجنة التنفيذية.

الخدمة الطبية

١- يكلف المجلس الوطني الفلسطيني الهلال الأحمر الفلسطيني بإنشاء جهاز طبي متكامل للقيام بالخدمات الطبية التالية:

أ- الكشف الطبي على كل مقاتل عند انضمامه، والذي بموجبه تحدد مدى لياقته الصحية ونوعية العمل الذي تمكنه إمكانياته الصحية من القيام به.

ب- تدريب صحي مبسط لجميع المقاتلين بجانب التدريب العسكري، لنخلق في صفوف ثوارنا، المقاتل المضمد، وانتقاء بعض العناصر من هذه الدورات لزيادة تدريبية ليصبح ممرضاً مقاتلاً.

ت- وضع برنامج وقائي متكامل للمحافظة على صحة المقاتل حيثما كان.

ث- توفير المستلزمات الطبية اللازمة لمزاولة الخدمات الطبية على الوجه الأكمل بما في ذلك المراكز المتقدمة وسيارات الإسعاف وبنوك الدم.

ج- إنشاء مستشفى جراحي مزود بجميع الإمكانيات الفنية والأخصائية.

ح- علاج المقاتلين جميعاً والمصابين وعائلاتهم وعائلات الشهداء والمعتقلين وأبناء شعبنا في المخيمات وسكان القرى الأمامية، وتقديم المعونات الطبية والاجتماعية لشعبنا في الأرض المحتلة بقدر ما تسمح به الظروف.

خ- يعتبر الهلال الأحمر الفلسطيني هو الجهة الوحيدة التي تتلقى وتنظم صرف المساعدات الطبية التي تقدمها الحكومات والاتحادات والهيئات العربية والصديقة على أن تقوم اللجنة التنفيذية بإبلاغ ذلك إلى جميع هذه الجهات.

٢- يطلب المجلس الوطني من اللجنة التنفيذية تكليف جميع ذوي الاختصاص في حقل المهن الطبية من الفلسطينيين على النحو التالي:

أ- على كل خريج جديد أن يخدم لمدة سنة مع الهلال الأحمر الفلسطيني براتب رمزي (خاضع لظروفه)، ويمنع من زاوله اختصاصه في أي قطر عربي قبل الحصول على شهادة بذلك من الهلال الأحمر الفلسطيني.
ب- على كل المزاولين للمهن الطبية أن يعملوا لمدة لا تقل عن الستة أشهر مع الهلال الأحمر الفلسطيني. وعلى اللجنة التنفيذية الاتصال مع الجهات الرسمية العربية للتعاون في تنفيذ ما جاء في هذا البند

٣- رصد ميزانية خاصة للخدمات الطبية من الصندوق القومي، ووضعها تحت تصرف الهلال الأحمر الفلسطيني.

٤- على جميع المنظمات الالتزام بهذه المقررات.

التنظيم الشعبي

١- تعتمد قرارات المؤتمر الرابع الخاص بالتنظيم الشعبي وفق الأسس التالية:

أ- تضاف إلى القرارات النقاط الجديدة الواردة في تقرير لجنة التنظيم الشعبي وشؤون الوطن المحتل.

ب- يحذف كل ما يتصل بالدولة الفلسطينية وبتفاصيل المليشيا.

ت- تضاف كلمة وحمايتها إلى الفقرة (هـ) من البند (٢) من قرارات التنظيم الشعبي للدورة الرابعة.

ث- حذف كل ما يظهر انفصال الشعب في الأردن عن الشعب الفلسطيني.

ج- يكلف مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية بصياغة هذه القرارات.

اللجنة السياسية والإعلامية:

قرر المجلس الوطني الفلسطيني إحالة تقرير اللجنة السياسية والإعلامية إلى لجنة خاصة تشكل من مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لإضافة ما استجد في التقرير المشار إليه على قرارات الدورتين الرابعة والخامسة للمجلس الوطني، بشرط الالتزام بنص وروح الميثاق الوطني.

اللجنة التنفيذية

١- قرر المجلس الوطني الفلسطيني قبول استقالة السيد إبراهيم بكر من عضوية اللجنة التنفيذية التي كان قد قدمها إلى اللجنة التنفيذية قبيل انعقاد الدورة السادسة، وتوجيه كتاب شكر له على جهوده خلال فترة عمله في اللجنة التنفيذية.

٢- قرر المجلس الوطني الفلسطيني قبول استقالة السيد/ عبد المجيد شومان من رئاسة مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني، وتوجيه كتاب شكر له على خدماته الجليلة السابقة عن الفترة التي عمل فيها رئيساً لهذا المجلس. وقد انتخب المجلس الوطني السيد/ خالد اليشرطي رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي خلفاً للرئيس المستقيل، وأصبح بذلك عضواً باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفقاً للمادة (٢) فقرة }(أ) من النظام الأساسي للصندوق القومي الفلسطيني{.

٣- قرر المجلس بعد أن وجد أن الإجراءات وفقاً للمواد (٥٣ إلى ٥٥) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني قد استوجبت تعديل المادة (١٤) من النظام الأساسي، بحيث تصبح كما يلي: "تؤلف اللجنة التنفيذية من ١٢ إلى ١٥ عضواً بما فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني"، وتبقى الفقرات التي تلي الفقرة المعدلة كما هي.

٤- قرر المجلس الوطني الفلسطيني استناداً إلى المادة (١٤) المعدلة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية رفع عدد أعضاء اللجنة التنفيذية إلى ١٢ عضواً، وقد تم انتخاب السيدين الدكتور حسام الخطيب وبلال الحسن لعضوية اللجنة التنفيذية.

الملحق الأول، توصيات اللجنة السياسية والإعلامية للمجلس الوطني الفلسطيني
في دورته السادسة:

تمشياً مع التطورات الأخيرة التي واكبت واقع الثورة الفلسطينية ومسيرتها وتطلعها. وانطلاقاً من المبدأ الأساسي القائم بأن الثورة حركة دائبة واستمرار وتطور لانطلاقتها الأولى، كان لابد للجنة السياسة والإعلامية للمجلس بالقرارات والتوصيات الخاصة بالمجالين السياسي والإعلامي، والصادرة عن الدورتين الرابعة والخامسة للمجلس الوطني، وتأكيدها لها، إلى آفاق جديدة، فتحت المسيرة الثورية أبوابها، ودفعت بالتطلعات الثورية في اتجاهها.

وتأكيداً للحقيقة الواقعة، وهي إن هدف الثورة هو التحرير الشامل والكامل للتراب الفلسطيني كله من احتلال الصهيونية وقاعدتها إسرائيل، ومن ورائها من قوى الإمبريالية العالمية. وإن أسلوبها هو الكفاح بجميع صوره وأشكاله وفي مقدمتها الكفاح المسلح لاسترداد الأرض والحق، وإن أداتها هي الجماهير العربية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها، وطلائعها المناضلة.

والإصرار على القول بأن معركة فلسطين هي معركة الوجود والمصير للأمة العربية كلها، وبأن الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمي كله، وأنها جديرة تبعاً لذلك بتأييد قوى التحرر، والعدل، والتقدم من العالم كله... وتعزيزاً لسير الثورة في طريق التصاعد، والتقدم والاندفاع.. وانطلاقاً من المبدأ الثوري القائم بالاعتماد على العلم في تحديد جوانب الطريق، والاستناد إلى الدروس والعبر النابعة من التجارب الثورية، والمنطلقات الفكرية التي ترسمها وتؤكدها.

وانطلاقاً من الحقيقة الواقعة وهي أن للثورة الفلسطينية أبعادها الفلسطينية والعربية والدولية والإعلامية، بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى التي تناولتها لجان المجلس الأخرى بالبحث. توصي اللجنة السياسية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة باتخاذ القرارات والتوصيات التالية:

على الصعيد الوطني:

١- لا يمكن للوحدة الوطنية الفلسطينية أن تكون تامة ومنسجمة مع معطيات العلم والتجربة، إلا بتوافر الوحدة في الهدف والأسلوب والإدارة والمسيرة

والقيادة. ولما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمثل تجمعاً للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية واحدة من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض، ولها ميثاقها الذي اتفق عليه وعلى تطويره من خلال التفاعل الحيوي بين القوى المشتركة فيها. فإن المجلس الوطني يقرر تطوير اللقاء الجبهوي القائم بين منظمات حركة المقاومة الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية إلى شكل من أشكال الجبهة القائمة على برنامج عمل محدد، ويترك المنظمات حرية الحوار من أجل الوصول إلى هذه الصيغة المتقدمة.

٢- لما كان تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية لكافة القوى والعناصر الوطنية يمثل خطوة ضرورية ولا بد من إنجازها والمحافظة عليها، فإن من الواجب أن لا يسمح بتحول هذا الشعار إلى ستار يحمي القوى الرجعية الفلسطينية المضادة للثورة، والنزاعات الطائفية، والعائلية، والفردية، والمحلية التي لا بد من تعريتها وعزلها.

٣- يلاحظ المجلس أن هناك منظمات تنشأ دون أن يكون لنشوئها مبرر تاريخي فكرياً كان أم سياسياً. وهذه الظاهرة تزيد في تفتيت المقاومة المسلحة، كما أن أي تبن عربي لها، يزيد المشكلة تعقيداً، ويمثل خطراً على أمن المقاومة ومستقبل القضية الفلسطينية. ولذلك يطالب المجلس بوقف تشكيل مثل هذه المنظمات التي لا مبرر لها، كما يطالب أنظمة الحكم العربية بوقف تبنيها لمثل هذه المنظمات.

٤- يوصي المجلس الوطني الفلسطيني قيادة المنظمة بأن تعتبر أي مواجهة أو تعرض لأي من المنظمات المنظمة إلى قيادة الكفاح المسلح من جانب أي نظام حكم عربي هي مواجهة لجميع المنظمات ما دامت تلك ملتزمة بالميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني.

٥- يعتبر المجلس أن الحركة الوطنية الأردنية والفلسطينية حركة وطنية واحدة، تتحمل كافة المسؤوليات تجاه الكفاح المسلح، وحمايته من كافة أشكال التآمر. ويشكل هذا الالتحام بداية ممارسة عملية لمشاركة الجماهير العربية في معركة تحرير فلسطين.

٦- يقرر المجلس الوطني، انطلاقاً من إستراتيجية الثورة الفلسطينية من اعتماد الحرب الطويلة الأمد، وأخذ في عين اعتباره الأوضاع الاقتصادية والمعنوية في قطاع غزة، والضفة الغربية إدراكاً منه للمخاطر التي تنعكس على قضية التحرير نتيجة ما يبذله العدو من جهود للإفادة من الأوضاع الاقتصادية السيئة، وكسر حلقة العداء وعدم التعامل معه من جانب المواطنين العرب، يقرر زيادة الدعم المادي والمعنوي للفلسطينيين

العرب الصامدين في أرضنا المحتلة، ويطلب إلى اللجنة التنفيذية اتخاذ ما يلي:

أ- زيادة الدعم المادي المقدم من منظمة التحرير وحركات المقاومة.

ب- مواصلة السعي مع حركة الجمهورية العربية المتحدة لتقوم بصرف رواتب موظفي إدارة قطاع غزة الذي انقطعت مواردهم منذ الاحتلال.

ت- إقناع الجامعة العربية بأن تأخذ هذا الموضوع في عين الاعتبار وتخصيص جزء من موازنتها لهذا الغرض

ث- إقامة أسبوع دعم في جميع أجزاء الوطن العربي باسم أسبوع قطاع غزة على أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن.

ج- التركيز على رفع وعي جماهير الأرض المحتلة، بأهمية الصمود والارتباط بالأرض وأهمية العمل التنظيمي لهم عن طريق أجهزة إعلام المنظمة وحركة المقاومة.

ح- يتم صرف هذه المساعدات عن طريق المنظمات النقابية والجماهيرية القائمة في الأرض المحتلة لا عن طريق بعض الشخصيات وأصحاب الوجهات.

خ- العمل على مزيد من ضبط جماهير الأرض المحتلة ومنظماتها بحركة الثورة عن طريق إقامة علاقات وثيقة معها، والتوجه بشكل خاص إلى إحباط مشاريع تهويد القدس ودمجها بالاقتصاد الإسرائيلي.

ولا بد من التنويه هنا بأن تصعيد المقاومة ووحدتها بشكل واضح وملموس يعزز صمود شعبنا في الأرض المحتلة، ويرفع من روحه المعنوية.

٧- يهدف الكفاح الفلسطيني إلى إنهاء الكيان في فلسطين، وإعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني بعيدة عن كل أنواع التمييز العنصري والتعصب الديني. ويقرر المجلس الوطني الفلسطيني تثبيت هذا الشعار في قراراته وبيانه السياسي. ويطلب إلى اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة لدراسته وإعطائه كافة أبعاده ومضامينها بمنتهى الوضوح على أن تتقدم هذه اللجنة بدراستها إلى الدورة القادمة للمجلس الوطني.

٨- توصي اللجنة السياسية بأن يعاد النظر من جديد في رواتب العاملين في منظمة التحرير مع التوصية بتخفيضها إلى أدنى حد ممكن، على أن يراعي تكوين الجهاز العامل، بحيث يكون متناسباً مع حجم العمل والاهتمام بالمكيف،

ومحاولة الاستعانة بالعناصر الوطنية المتطورة حيثما يكون ذلك ممكناً، مبدأ التثقيف في النفقات.

على الصعيد العربي

١- يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني استقلال العمل الفلسطيني استقلالاً كاملاً، ورفض محاولات فرض النفوذ أو السيطرة أو الاحتواء التي يحاولها أو قد يحاولها بعض الأنظمة العربية على هذا العمل، ويؤكد المجلس في نفس الوقت البعدين القومي والإنساني للثورة الفلسطينية على اعتبار أن هذه الثورة جزء لا يتجزأ من الثورة العربية ومن حركة التحرر العالمي.

٢- يعتبر المجلس أن المعسكر المعادي لثورتنا وشعبنا يتألف من ثلاث قوى مترابطة هي:

أ- إسرائيل.

ب- الصهيونية العالمية.

ت- الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقواعدها في الوطن العربي المتمثلة في القوى الرجعية العربية والجهات الأخرى المرتبطة مصالحاً بمصالح الاستعمار والإمبريالية، ويؤكد المجلس أن هناك دوراً كبيراً تلعبه القوى الرجعية في عرقلة مسيرتنا الثورية، ومنع التحام الطاقات الجماهيرية العربية من مادية وبشرية بها. وتلفت اللجنة السياسية النظر إلى أن فقرة في هذا الصدد كانت قد أقرّت من المجلس الوطني في دورته الرابعة، وطبعت في المقررات، ثم أسقطت من الكتاب الذي صدر عن تلك الدورة، وعرضت على المجلس في دورته الراهنة.

٣- يدعو المجلس الوطني الجماهير العربية إلى توحيد صفوفها في النضال الصلب لتوفير مستلزمات التعبئة الكاملة لطاقاتها البشرية والمادية الضرورية لإحراز النصر الحاسم على العدو، وتحقيق متطلبات النجاح في حرب تحرير شعبية طويلة الأمد ضد العدوان الصهيوني الإمبريالي، وذلك بالنضال من أجل تصفية كافة القواعد العسكرية الاستعمارية في الوطن العربي، وإلغاء المعاهدات القائمة على أسس الاستغلال الإمبريالي في هذا الوطن، وتحرير الثروات العربية، وإتباع سياسات خارجية ثورية تقوم على أساس مواقف كافة الدول من قضية فلسطين، وتوثيق العلاقات مع كافة القوى والدول الاشتراكية الصديقة التي تقف موقفاً مؤيداً ومساندا لحركة المقاومة، كذلك العمل بمختلف الأساليب والوسائل على انتهاج السبل التي تؤمن للإنسان العربي حريته من الاستغلال، وتمكنه من أداء دوره كاملاً في إسناد الثورة الفلسطينية ودعمها. ويطالب

المجلس الوطني الجماهير العربية بالعمل على المقاطعة السياسية والاقتصادية للدول المؤيدة للعدوان.

٤- يعلن المجلس رفض الشعب الفلسطيني لكافة الحلول السياسية والمشروعات والقرارات والمخططات الاستعمارية الهادفة إلى حرمان شعب فلسطين من حقه في تقرير مصيره على أرض وطنه من ناحية، وإلى تصفية القضية الفلسطينية من ناحية أخرى، بما في ذلك قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٦٧م، ولا سيما وأن هذا القرار يشكل إنكاراً واضحاً لحق شعب فلسطين في تحرير وطنه كما يشكل خطرا يهدد مصالح الجماهير الشعبية وتطلعها إلى التحرر الوطني الكامل.

٥- يرفض المجلس أي محاولة لفرض التوجيه الرسمي على الكفاح الفلسطيني المسلح، ويعد على الطبيعة الشعبية الثورية لهذا الكفاح، كما يرفض أية محاولة لاحتوائه تحت ستار المشروعات الرسمية للتنسيق سواء أجاءت هذه المحاولة عن طريق مؤتمرات القمة أو غيرها.

٦- يعتبر المجلس أن نضال الثورة الفلسطينية بهدف التحرير الوطني الكامل لفلسطين يجعلها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للأوضاع العربية القائمة إلا بقدر ما تمس هذه الأوضاع قضية فلسطين.

٧- يطالب المجلس المنظمات الفلسطينية أن تعمل على دفع الأنظمة العربية إلى الوفاء بكافة التزاماتها لمنظمة التحرير الفلسطينية كل بقدر طاقاتها وصلابتها.

٨- يطلب المجلس إلى اللجنة التنفيذية مواصلة مساعيها لتأمين حرية الإقامة والسفر والعمل للفلسطينيين، ومعاملتهم معاملة كريمة، وإزالة المضايقات التي يتعرضون لها، وضمان الحرية لهم للمشاركة في النضال لتحرير وطنهم.

ويطالب المجلس أن تعمل اللجنة على مواصلة جهودها في حل مشكلة تعليم أبناء الفلسطينيين العاملين في الكويت، وإقناع الحكومة هناك بتعليم هؤلاء أسوة بأبناء الكويت أنفسهم. كما يطلب إلى اللجنة الاهتمام بموضوع العمال الفلسطينيين الذين فصلوا أخيراً من عملهم في شركة نفط الكويت.

الصعيد العالمي:

تؤلف الثورة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر العالمي المناضلة ضد قوى الاستعمار والإمبريالية العالمية، وهي في الوقت ذاته تقاتل عدواً آخر هو الصهيونية العالمية التي تؤلف جزءاً من الإمبريالية العالمية، بالإضافة إلى كونها

مجسدة للاستعمار الاستيطاني في أبشع صوره القائمة على القهر القومي والعنصرية.

وانطلاقاً من ذلك فإن المجلس يقرر ما يلي:

١- إن الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي عدوة الشعوب الأولى، وهي المسؤولة عن مختلف صور العدوانية على حرية الشعوب واستقلالها ونهب ثرواتها، ويتجلى ذلك في خلق وتثبيت الكيان الصهيوني في وطننا فلسطين، والعمل بمختلف السبل والمؤامرات وأشكال الدعم الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية من ناحية، والتوسع على حساب الأرض العربية من ناحية أخرى.

٢- يقدّر المجلس للاتحاد السوفيتي، ولعدد من الدول الاشتراكية ولا سيما جمهورية ألمانيا الديمقراطية مواقفها من قضايا التحرر الوطني، ومن قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وتأييدها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويتوجه المجلس إلى الاتحاد السوفيتي مطالباً بالمزيد من التعاطف والدعم.

٣- يقدّر المجلس مواقف عدد من الدول الاشتراكية: كجمهورية الصين الشعبية، وألبانيا، وكوريا الديمقراطية، وكوبا، وفيتنام الديمقراطية من قضية النضال الوطني الفلسطيني والعربي، وقضايا التحرر في العالم. كما يقدر مواقف العديد من المنظمات والأحزاب الاشتراكية والتقدمية على صعيد العالم، لشروعها في اتخاذ مواقف صحيحة من الكفاح الفلسطيني المسلح.

٤- تقدير الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب فيتنام ضد الإمبريالية الأمريكية وحلفائها، ويعلن المجلس عن تأييده الكامل لحق الشعب الفيتنامي في الحرية والوحدة، كما يعرب المجلس عن تعازيه الحارة لشعب فيتنام البطل بوفاة قائد نضاله الوطني الزعيم هوشي، الذي يعتبر أكبر المناضلين ضد الإمبريالية العالمية.

٥- تأييد شعب كوريا في نضاله ضد الإمبريالية الأمريكية العدوانية ومن أجل تحقيق وحدة كوريا وهزيمة المعتدين الأمريكيين.

٦- تأييد حركات التحرر الوطني في القارة الأفريقية، واستنكار الحكم العنصري الاستعماري الاستيطاني في روديسيا وأفريقيا الجنوبية.

٧- استنكار التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، وسائر صور التمييز الأخرى.

٨- تأييد شعب كوريا ضد المؤامرات الأمريكية التي تهدف إلى عزله، واستبعاده، ولاستغلال ثرواته، وتأييد شعوب أمريكا اللاتينية في نضالها للخلاص من استغلال الاحتكارات الأمريكية والتدخل الإمبريالي.

٩- يعرب المجلس عن تقديره للشعوب الإسلامية التي تقف مؤيدة للحق العربي في فلسطين، كما يقدر لها موقفها الساخط من جريمة إحراق المسجد الأقصى.

١٠- يطلب المجلس إلى اللجنة التنفيذية أن تجري الاتصالات اللازمة مع مختلف حركات التحرير في العالم والمناضلة، طلباً للاستقلال والعمل على دعوتها إلى مؤتمر خاص بهذه الحركات تناقش فيها قضاياها، وتوحد مواقفها مع دراسة الوسائل اللازمة لتعزيز التعاون فيما بينها.

القرارات الإعلامية:

يؤكد المجلس القرارات الإعلامية التي كان المجلس الوطني الفلسطيني قد اتخذها في دورته الرابعة، ويطلب إلى المنظمة أن تعهد إلى جهاز تخطيطي خاص للإعلام المتعلق بالقضية الفلسطينية، ووضعه على أساس علمي صحيح، مع مراعاة النقاط التالية:

١- ضرورة التنسيق مع أجهزة الإعلام العربية، بحيث يكون الانسجام قائماً بين ما تقوله هذه الأجهزة وبين الخط العام للإعلام الفلسطيني.

٢- الإفادة من المواقف الرسمية للدول الصديقة في العالم لتثبيت مواقفنا الإعلامية في صفوف شعوبها بدلاً من تركها معرضة لتقلب المواقف السياسية لحكوماتها.

٣- ضرورة اتسام الإعلام الفلسطيني بالمرونة وفقاً للتوزيع الثقافي في العالم، وذلك ضمن المنطلقات والمفاهيم الأساسية للثورة الفلسطينية.

٤- التوجه إعلامياً إلى الطبقات المكافحة وقوى التحرير والتقدم في العالم بوجه خاص.

٥- عرض القضية الفلسطينية على حقيقتها بوصفها قضية تحرر وطني وكفاح ضد الصهيونية والإمبريالية العالمية.

٦- مراعاة الدقة في البيانات التي تصدر عن الثورة الفلسطينية. والتزام العلمية والموضوعية في إصدارها.

٧- التأكيد على أهمية توجيه الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة.

٨- توحيد الإعلام الفلسطيني في جهاز واحد، والتركيز على الدعوة للقضية الفلسطينية ومنطلقات الثورة.

٩- السعي لدى الحكومات العربية لتخصيص أركان إذاعية وتلفزيونية وصحافية في أجهزة إعلامها للثورة الفلسطينية، وربط هذه الأركان بجهاز الإعلام الفلسطيني الموحد.

١٠- السعي لإصدار نشرات إعلامية خاصة بالقضية الفلسطينية عن مكاتب الجامعة العربية، وسفارات الدول العربية في الخارج.

١١- دعوة الجامعة العربية إلى تقديم الدعم المالي الثابت إلى مركز الأبحاث الفلسطينية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية وفروع الاتحاد العام لطلاب فلسطين، وكافة الاتحادات الفلسطينية الأخرى في الخارج، لأن بإمكانها أن تلعب دوراً على الصعيد الشعبي في أماكن وجودها.

١٢- الاهتمام بالتربية السياسية للجماهير وتضمينها في برامج الإعلام الفلسطينية.

١٣- العمل على زيادة الساعات الموجهة للعدو. وأن لا تعتمد على إظهار قوة الثورة الفلسطينية وعملياتها فحسب، بل تبرز أيضاً وحشية العدو في معاملة مواطنينا وتعرية نقاط ضعفه أمام جماهيره.

١٤- يطلب المجلس الوطني إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير دعم كافة التنظيمات النقابية الفلسطينية لتمكينها من أداء دورها الكامل في الإعلام للقضية الفلسطينية، إذ يمكن للاتحادات (قواعدها وقياداتها): كاتحاد الطلاب، والعمال، والكتاب، والمرأة، وغيرها، أن تؤدي دوراً كبيراً في الإعلام الفلسطيني في جميع المجالات العربية والدولية.

الملحق الثاني: بيان سياسي صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة المنعقدة في القاهرة ١/٩-٦/٩/١٩٦٩م

عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة في القاهرة بين اليوم الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩م والسادسة منه، وقد اشترك فيه ممثلون عن القوى والمنظمات الفلسطينية التالية:

١- المستقلون.
٢- جيش التحرير الفلسطيني، وقوات التحرير الشعبية.
٣- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
٤- منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية.
٥- الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.
٦- جبهة النضال الشعبي.
٧- منظمة فلسطين العربية.
٨- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة).
٩- اتحاد الطلاب والعمال والكتاب والمرأة.

وقد اتسمت المرحلة التي انعقدت فيها هذه الدورة بالأهمية والخطورة نظراً للظروف التي يمر بها الكفاح المسلح، وذلك لأن السير في بداية طريق التحول إلى الحرب الشعبية الشاملة داخل أرضنا المحتلة؛ محاطاً بأجواء من التآمر من قوى العدو المختلفة، والقوى المضادة للثورة.

ومن هذا المنطلق كانت القوى التي تمثلت في المجلس الوطني في هذه الدورة تشكل خطوة في طريق تمثيل أكمل للشعب الفلسطيني، ولقد روعي إشراك القوى الفلسطينية العاملة في ميدان الكفاح المسلح، بالإضافة إلى الاتحادات والتنظيمات النقابية، وبعض ذوي الكفاءات من العاملين في الحقل الوطني.

وأكّد المجلس في قراراته وتوصياته إصرار الشعب الفلسطيني على رفض كافة الحلول الاستسلامية، وبشكل خاص قرار مجلس الآن الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٦٧م، وأكد أن هدف الثورة الفلسطينية هو تحقيق التحرير الشامل والكامل للتراب الفلسطيني من احتلال الصهيونية وقاعدتها إسرائيل، ومن ورائها من قوى الإمبريالية العالمية. وأعلن إصرار الشعب الفلسطيني على المضي في ثورته إلى أن يتم تحقيق النصر، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري.

وأكّد المجلس كذلك أن أسلوب الثورة هو الكفاح المسلح معززاً بصورة الكفاح الأخرى لاسترداد الوطن المغتصب. وأن أداة الثورة هي الجماهير العربية داخل الأرض المحتلة وخارجها مدعومة بمشاركة متزايدة من الجماهير العربية المناضلة، ومن سائر قوى التحرير والتقدم في العالم.

وأكّد المجلس في كافة مناقشاته استقلال العمل الفلسطيني استقلالاً كاملاً، ورفض سائر محاولات فرض النفوذ والسيطرة، أو الاحتواء، أو الوصاية التي تحاولها، أو قد تحاولها أية جهة من الجهات. وإن كان المجلس لم يفضل التأكيد

على البعدين القومي والإنساني للثورة الفلسطينية باعتبارها جزءاً من الثورة العربية ومن حركة التحرير العالمي.

وما قيام الولايات المتحدة زعيمة الإمبريالية العالمية بتسليم طائرات الفانتوم إلى إسرائيل إلا دليل جديد على مدى تواطؤ الإمبريالية العالمية والصهيونية على تهديد سائر أقطار الوطن العربي من المحيط إلى الخليج عن طريق قاعدتها إسرائيل.

ولمواجهة هذا التحدي الإمبريالي الصهيوني يتحتم على الجماهير العربية أن تقف جبهة متراصة لحماية الثورة الفلسطينية، ودعم صمود شعبنا في فلسطين المحتلة، ومطالبة الحكومات العربية بالقيام بواجباتها تجاه الثورة الفلسطينية ولا سيما الالتزامات المترتبة عليها لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأكّد المجلس الوطني سياسته السابقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية على أن تلتزم هذه الدول بعدم التعرض لمسيرة الثورة وحرية العمل الفلسطيني، وحق شعبنا في تقرير مصيره وحماية قضيته. وانطلاقاً من هذه المبادئ واجه المجلس الوطني الأزمة المفتعلة في لبنان مؤكداً حق الجماهير الفلسطينية في حرية العمل، والتحرك على الأرض العربية؛ مستنكراً كافة محاولات التصدي بقوة السلاح لجماهيرنا العزلاء في مخيماتها. والمجلس الوطني إذ يشجب هذه المحاولات المشبوهة التي لا تخدم إلا المخططات الصهيونية والإمبريالية يتوجه بالتحية إلى الشعب العربي في لبنان لمساندته للثورة الفلسطينية والتفافه حولها.

وأولى المجلس اهتماماً خاصاً لموضوع الوحدة الوطنية مؤكداً حرصه على متابعة الجهود لتحقيقها على الوجه الأكمل لتكون أداة فعالة في تصعيد الكفاح المسلح وتطويره. وأوصى المجلس استكمال إجراءات توحيد الجباية المالية وبشكل خاص في الأردن كما أوصى بدعم وتطوير جيش التحرير الفلسطيني بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة، وأوكل إلى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مهمة توفير الخدمات الطبية لكافة المقاتلين، كما كلف اللجنة التنفيذية بتعزيز الرعاية المقدسة إلى أسر الشهداء والمصابين والأسرى. وتناول المجلس بالبحث والمناقشة وسائل تأكيد المنحى العلمي للثورة معتمداً التخطيط والتهيج والإحصاء أساساً للعمل الثوري نظرية وتطبيقاً، وقرر دعم مركز التخطيط الفلسطيني بالمواد اللازمة.

وكان من أبرز القرارات التي اتخذها المجلس في دورته تشكيل محكمة الثورة لتكون الجهة الوحيدة صاحبة الحق في إصدار الأحكام التي تكفل تأمين العدل، وضمان أمن الثورة، ومنع المحاولات التخريبية التي تتم بوحي من العدو وعملائه. وأقرّ المجلس التفاعل الكامل مع حركات التحرر في الوطن العربي وفي العالم،

كما وجه التحية إلى كافة الشعوب والدول الصديقة وقوى التحرر في العالم لمواقفها المؤيدة لنضال شعب فلسطين.

وقرّر المجلس توجيه تحية التقدير والإعجاب لجماهيرنا المناضلة في الأرض المحتلة لمواقفها الصامدة في وجه الاحتلال الإسرائيلي مؤكدة أن هذه الجماهير المكافحة هي الضمانة الكبرى لنجاح ثورتنا المجيدة.

يا جماهير شعبنا الثائر: "وعياً من المجلس الوطني لمحاولات الحصار والتآمر على قضيتنا وثورتنا، وانطلاقاً من إصرار الجماهير الفلسطينية والعربية على المضي في درب الكفاح المسلح حتى يتحقق التحرير الشامل لوطننا المغتصب والسير بها إلى النصر والتحرير. عاش كفاح شعبنا البطل ... والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار".